

لو آمنع لكان لعينيه والأصل عدمه وأيضا النوصه
 الى المفيد من السننه ونسخه بالقران والمباشرة بالدليل
 كذلك وبومر عاشورا واجيب بحوار نسخي ووافق
 القرآن واجيب بان ذلك يمنع تعيين ما نسخ ابدأ
 قالوا النبيين والنسخ رفع لا بيان قلت المعنى
 لتبلغ ولو سلم فالنسخ ايضا بيان ولو سلم فابن في النسخ
 قالوا ممنهون قلت اذا علم انه مبلغ فلا نفعه
مسئله يجوز على حوار نسخ القرآن باخبار
 المتوازي ومنع الشافعي لنا ما تقدم واستدل
 بان لا وصية لواثر نسخ الوصية للوالدين والاقرابين
 والرحم المحض نسخ الجلد واجيب بانه يلزم نسخ

بالسننه

المعلوم بالمظنون وهو خلاف العرض والوانات
 بحجج منها او مثلها والسننه ليست كذلك ولانه
 قال نأت والصمير لله واجيب بان المراد الحكمة
 لان القرآن لا تقاضل فيه فيكون اصله للمكلف
 او مساويا وصح نأت لان الجميع من عند قالوا
 قل ما يكون بان ابدله قلت اظاهر في الوحي ولو سلم
 فالسننه بالوحي **مسئله** الجمود ان
 الإجماع لا يمنع لنا لو نسخ بعض قاطع او باجماع قاطع
 كان الاول خطأ وهو باطل ولو نسخ بعضهم بما فابعد
 للعلم بتقدم القاطع قالوا اجمعت الأمة على قولين
 فاجماع على اجتهادية فلو اتفق احد ما كان نسخا